عند الوضع وليس في الشخص المخصص نوعه فيه هذا الباعث فاعتبار
الوضع العام فيه غير مستحسن قوله لما يشارك الثاني في شخص المعنى
يرد عليه انه كما يشاركه الاول في شخص المعنى يشاركه الثاني في
عموم الوضع فلم يتعرض له ليزيد توضيح صاحبه قوله كما توهم بعض الافاضل
ومن المتوهمين الفاضل القتار ان حيث قال في شرح الشمسية و
اما المضمرات واسماء الاشارة مثلا فليس مفهوما تها التي وضعت
هي لها شخصية لان لفظ انا مثلا موضوع للمتكلم من حيث انه متكلم ولفظ
هذا موضوع للمشار اليه المفرد المذكر وهو معنى كلي والشخصي انما
يكون بحسب الخارج لا بالنظر الى مفهوم اللفظ انتهى كلامه قوله هو
مفهوم كلي واحد من افراد ذلك الامر المشترك الاضافة بيانية اى
المفهوم الذي هو كلي واحد من افراد الامر المشترك قوله ولا انه عطف
عليه وعلى هذا فالمناسب ان يقال ولا موضوعا له واما عبارة المص
فتوجيهه المعنى الحالية فيها اللازم من كونها عطفا على الحال غير ظاهر
على ما لا يخفى ويجعل ان يكون الة نصبا على انه مفعول له لمعقول وح
عطف قوله ولا انه عليها موجه بوجه حسن وهو ظاهر قوله من حيث
انه المراد بالمشار اليه ههنا بناء على اللام في المشار اليه للاستغراق
المفيد مفاد كل واحد قوله ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه فيه انه
يجوز ان يكون صفة كما لا يخفى على ذي مسكة على ما وجهه بعض الشارحين
قوله باضافة الضمير اى باضافة الى الضمير من قبيل الحذف والايصال
كما قيل المص موضوعة على هذا التقدير ايضا كذلك اذ تقديره ما هو
موضوع له حذف اللام واوصل موضوع الى الضمير وحذف المبتدأ
ايضا واما قول الشارح على انه من قبيل الاسماء فلا ورد بما معناه
قوله لوحظ بامر عام فيه ان هذا وان كان له وجه الصحة لكنه غير محتاج
اليه ههنا بل موهم بغير المراد اذ ليس المراد ان معنى لفظ هذا كل
مشار اليه مقيد مذكر مشخص باعتبار ملاحظة امر عام على ما يتبادر

الى

الى الذهن من ظاهر التقييد بل المراد ان معنى لفظ هذا كل واحد
من اشخاص هذا المعنى الكلي لا لنفسه وانما هذا المعنى الكلي الة لملاحظة
هذه الاشخاص حين وضعه لكل واحد منها ووسيلة الى هذا الوضع
تأمل قوله تأكيد لما يستفاد ويمكن ان يكون لدفع توهم ان يكون مسماه
مفهوم مشار اليه المشخص على طريقة قوله بحيث لا يهم ولا يفاده الخ ان
هذا النسب قوله المشخص صفة ما صدق عليه المشار اليه حتى لا يكون
بين كلاميه منافاة قوله اى ما صدق عليه الخ ينبغي ان يقال بدلة ما
صدق من اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار اندراجها في امر عام اذ
لا معنى لافادة المعنى المشخص بقرينة ولانه هو الذي افاده المقابل
المذكور في شرح ما ذكره الشارح قوله في عدم افادة المعنى الموضوع
له فيه انهما يفيدان المعنى الموضوع له بدونها بالنسبة الى العالم بالوضع
لكن لا يفيدان تعيين المراد الا بها قوله لزوم التعين في المعنى الخ اى
لزوم التعين في المعنى ووحدة الوضع فيما هو من هذا القبيل وعدم
لزومه وتعدد الوضع في الالفاظ المشتركة قوله يكفي في صحة استعماله
في معناه فيه ان كون الوضع كافيا في صحة استعماله في معناه محل بحث
اذ غرض المستعمل من الاستعمال افهام مراده للسامع وذلك لا يحصل بدون
القرينة المعينة فلا يصح الاستعمال مجرد الوضع بل يحتاج الى القرينة كما لا يخفى
وخلاصة الكلام في هذا المقام ان ما هو من هذا القبيل واللفظ
المشترك لا يحتاجان في الدلالة على معناهما الحقيقيين الى قرينة اذا العلم
بالوضع كاف فيها واما في استعمالهما في واحد من المعاني الحقيقية فيحتاج
الى قرينة صارفة عن ارادة غير المراد معينة له واما المجاز فيحتاج الى
قرينة في الدلالة ايضا اذ القرينة ما خوذة في تعريفها قوله يعتبر عنه بهذه
العبارة اى بالحاصل في العقل وكذا يسمى معلوما من هذه الجملة
قوله فان الحاصل في العقل الخ علة لتفسير المدلول بالمعنى الموضوع له
قوله ومن حيث القصد اليه الخ وقد يكفي في اطلاق المعنى على الحاصل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)